المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

اليوم مع المدى

العدد (2147) السنة الثامنة - الاربعاء (1) حزيران 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

العراق يطالب اسرائيل بـ٤ مليارات دولار 2

البرلمان يطالب بنزع سلاح الميليشيات 3

مخاوف من اقرار قانون البنى التحتية في العراق 10

عمليات بغداد توقف المعتقلين الشباب على خلفية هويات مضروبة

نشطاء احتجاج: اتهام "الأربعة" بالتزوير محاولة لتكسير الأجنحة

□ **بغداد / داود العلي**

نفى مصدر مقرب من حركة "شباب" أن يكون المعتقلون الأربعة حاملي هويات مزورة.

وجاء ذلك ردا على تصريحات لقيادة عمليات بغداد قالت فيها إنها أوقفت أربعة أشخاص من المشاركين في تظاهرات الجمعة الماضية لحيازتهم هويات مزورة، ونفت أن يكون اعتقالهم جرى لمشاركتهم في هذا التجمع.

وقال المصدر المقرب من الحركة، والذي رفض الكشف عن اسمه، للمدى إن كل من مؤيد الطيب وعلي الجاف واحمد علاء البغدادي وجهاد جليل يدرسون في أكاديمية الفنون الجميلة ويحملون هويات دراسية إضافة إلى بطاقة الجنسية العراقية.

وشدد المصدر على أن الشباب الأربعة "بعيدون جدا عن أنشطة التزوير وهم معروفون في الوسط الشبابي والطلابي بنزاهتهم".

وتابع المصدر أن تجمعات شبابية وحركات احتجاج سلمية أبدت انزعاجها من الإعلان الأمني لعمليات بغداد، وقالت انه يؤشر رغبة السلطات في تكسير أجنحة الاحتجاج السلمي عبر مواد أحكام قضائية مبنية على اتهامات غير صحيحة.

من جهته، قال الناطق باسم قيادة عمليات بغداد إن قواتنا اعتقلت الجمعة الماضية أربعة أشخاص في منطقة البتاوين، يحمل كل واحد منهم أكثر من بطاقة مزورة".

وأضاف "تم عرضهم على قاضي التحقيق وقرر توقيفهم وفق قانون العقوبات لحيازتهم بطاقات مزورة".

ونفى عطا أن يكون إيقافهم على خلفية مشاركتهم في التظاهرات.

من جانبها أعربت الناطقة الرسمية باسم كتلة العراقية السيدة ميسون الدملوجي عن استنكارها الشديد "لاختطاف أربعة طلبة"، في إشارة إلى المعتقلين.

وقالت الدملوجي في بيان إن "قوة أمنية مجهولة ترتدي ملابس مدنية قامت باستغلال سيارات الإسعاف الحكومية لخطف المتظاهرين السلميين في ساحة التحرير".

وطالبت القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي بالإفراج الفوري عنهم.

وقالت الدملوجي إن "الشبان الأربعة كانوا يمارسون حقهم الذي كفله الدستور والشرائع السماوية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، مؤكدة إن "قمعهم يعكس تخبط القوات الأمنية وخلفها الحكومة التي فشلت في تحقيق مطالب الشعب مع اقتراب المئة يوم على نهايتها".

وتشهد بغداد منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات محدودة في ساحة التحرير وسط بغداد.

الكويت تريد تقاسم إدارة خور "عبد اللّه"

□ **بغداد / المدى**

اقترحت الكويت أمس تقاسم الإدارة في خور عبدالله، وأعلنت أنها قدمت للعراق الوثائق التي تثبت عدم تأثير ميناء مبارك الكبير على الملاحة العراقية.

وجاء ذلك في تصريحات للسفير الكويتي في بغداد أوضح فيها أن بلاده ترغب في الحفاظ على المصالح المشتركة بين الجانبين.

وشرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير في العراق.

وأكد السفير الكويتي في بغداد أن بلاده اطلعت الوفد العراقي الذي زارها قبل أيام على الوثائق التي تشير إلى عدم تأثير ميناء مبارك على الملاحة البحرية داخل المياه الإقليمية العراقية، مشدداً على الرغبة في الحفاظ على المصالح المشتركة بين الجانبين.

وصرح السفير علي المؤمن بأن "الوفد العراقي الذي زار الكويت مؤخرا اطلع على المعلومات والوثائق الغائبة عنه، وبكل شفافية بشأن ميناء مبارك"، موضحاً أن "الوثائق بينت أن الميناء لا يعيق المرور ولا يسبب ضرراً للموانئ العراقية".

واقترح السفير الكويتي أن "يتقاسم الكويت والعراق الإدارة في خور عبد الله وما حوله على أساس تحديد المسؤوليات بين الطرفين"، لافتاً إلى "عدم قتل إي صياد عراقي في الخور، بل أن هناك صياداً كويتياً تم قتله".

■ التفاصيل ص٢

قارئ المقام حسين الاعظمي في امسية موسيقية بدمشق... أ.ف.ب

نائب عن العراقية: تهديد علاوي بالانسحاب ورقة ضغط

□ **بغداد / أياس حسام الساموك**

رفض ائتلاف العراقية وصف اجتماع أمس الأول بالفاشل كون اللجان المشتركة توصلت إلى عدة مقترحات، فيما استبعد نواب فيها تنفيذ قرار الانسحاب من الحكومة.

وكانت العراقية قد أعلنت أمس الثلاثاء أنها علقت مشاركة وزرائها في الحكومة إلى حين ورود أجوبة من التحالف الوطني بخصوص مجلس السياسات.

وتقول النائبة وحدة الجميلي لـ"المدى" انه "من المستبعد انسحاب القائمة من الحكومة"، وترى أن اجتماع أمس لقادة ائتلافها تمت فيه مناقشة عدة قضايا مهمة من بينها مهلة رئيس الحكومة الـ ١٠٠ يوم، والاتفاقية الأمنية واتفاقيات أربيل.

ونفت الجميلي إمكانية تأسيس المجلس الوطني للسياسات العليا، مبينة "حتى وان أسس فسيكون ضعيفا ولن يرضى به زعيم القائمة"، واصفة علاوي في هذه الحالة بالخاسر الأكبر من قيادات ائتلافها.

من جانبه، يعول ائتلاف دولة القانون، بحسب أعضائه، على أن تستمر الحوارات والخطابات المعتدلة والابتعاد عن وصفها بلغة التهديد في إشارة إلى مواقف بعض قادة القائمة العراقية والتي تشدد على الانسحاب من العملية السياسية وإفشالها في حال عدم تنفيذ الاتفاقات السياسية.

ويرى القيادي في ائتلاف دولة القانون خالد الأسدي وجود تحول في موقف القائمة العراقية وبعد أن كانت مصرة على الانسحاب من العملية السياسية، لجأت حاليا إلى تعليق المشاركة في الاجتماعات، مبينا انه "بعد إيضاح المواقف من التحالف الوطني حصل هناك تراجع في موقف العراقية".

ولم يكتف الأسدي بالتقليل من أهمية اختيار رئيس المجلس بالنظر إلى حجم المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية، بل انه يذهب إلى أكثر من ذلك بالقول "إن اختياره لم يكن ضمن اتفاقات أربيل".

من ناحيته، كشف التيار الصدري أن الاجتماع الأخير الذي عقد بين الكتل السياسية أمس الأول كاد أن ينتهي بعد مرور خمس دقائق من بدايته لولا تدخله وإقناع رئيس وفد العراقية سلمان الجميلي على الاستمرار.

وقال أمين عام تيار الأحرار البرلماني أمير الكناني "بعد أن أقنعنا العراقية على الاستمرار في الحوار جرت هنالك مكاشفات واتهامات بين العراقية ودولة القانون"، موضحا ان "العراقية بدأت تكيل التهم الى الحكومة على انها تشن حملة من الاعتقالات تطال طيفا معينا من الشعب دون وجه حق".

■ التفاصيل ص٣

مصادر: المعلم يستعين ببغداد لإنهاء أزمة دمشق

□ **بغداد / المدى**

وصل وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى بغداد في زيارة رسمية دعا فيها إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، حسبما أفاد بيان رسمي عراقي.

لكن مصادر "موثوقة" أفادت بان دمشق تحاول أن تجد مخرجا لازمتها الداخلية من الباب العراقي.

وبينت المصادر أن المعلم يبحث عن وساطة عراقية لتهدئة الأوضاع في المنطقة وعلى الأخص في سوريا، لان الحكومة في دمشق ترى أن بغداد تملك مفاتيح حل مناسبة.

واستقبل رئيس الوزراء نوري المالكي المعلم في مكتبه وبحث معه العلاقات الثنائية والأوضاع الجارية في المنطقة والتطورات على الساحة السورية.

وليد المعلم

وأكد رئيس الوزراء "حرص العراق على استقرار سوريا وتحقيق الإصلاحات التي من شأنها المساعدة على تحقيق الأمن والاستقرار"، حسب البيان.

ودعا المالكي إلى "تنشيط التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين".

من جهته، أكد وزير الخارجية السوري "الحاجة إلى تنشيط العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين".

وكانت العلاقات الدبلوماسية قد استؤنفت في أيلول العام الماضي بعد انتهاء القطيعة بين البلدين اثر أزمة دبلوماسية حادة استمرت أكثر من عام.

وكان المالكي قد قام بزيارة دمشق منتصف تشرين الأول الماضي لتأكيد ذلك، تبعتها زيارة لنظيره السوري ناجي العطري مطلع العام.

واتفق البلدان في أيلول الماضي على إنهاء الأزمة بإعادة سفيري البلدين إلى مقر عملهما بعد أكثر من عام على استدعائهما، اثر توتر نجم عن موجة من التفجيرات هزت بغداد صيف ٢٠٠٩.

منطاد المراقبة يكشف قاتل اللامي

□ **بغداد / هشام الركابي**

أكد مصدر امني رفيع المستوى للمدى أن اعتقال منفذ اغتيال المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي اللامي، جرى من خلال معلومات استخبارية ومن خلال ملاحقة السيارة التي نفذت فيها عملية الاغتيال. وأوضح المصدر أن القوات الأمنية تمكنت من اعتقال المنفذ في عملية سريعة وخاطفة استخدم فيها المنطاد الخاص بالتصوير، مشيرا إلى أن التحقيقات لا تزال جارية مع المنفذ لمعرفة الجهة التي ينتمي إليها. وأعلنت قيادة عمليات بغداد أمس عن إلقاء القبض على منفذ عملية اغتيال المدير التنفيذي لهيئة المساءلة والعدالة علي اللامي.

وقالت في بيان مقتضب وزعته أمس وحصلت (المدى) على نسخة منه أن منفذ عملية الاغتيال هو احد منتسبي جهاز المخابرات السابق وجرى اعتقاله في عملية أمنية ناجحة في منطقة التاجي. وذكر مصدر في الشرطة أن مسلحين مجهولين أطلقوا النار على سيارة علي اللامي خلال مروره بشارع القناة شرقي بغداد واردوه قتيلا في الحال ولاذوا بالفرار.

أميركيان يبيعان عقود بناء بتذكرة سفر سياحية

□ **عن: الميدل ايست**

يواجه اثنان من رجال الأعمال الاميركان تهمة تقديم رشاوى إلى ضباط الجيش الاميركي بهدف الحصول على عقود بملايين الدولارات تخص تجهيز الجيش الاميركي وإعادة الإعمار في العراق.

وذكرت وثائق المحكمة أن الرشاوى عبارة عن تذاكر خطوط جوية وقضاء عطل في مناطق سياحية إضافة إلى أكثر من مليون دولار نقدا.

تم الكشف عن هذه التهمة الفيدرالية ضد جورج لي وولده جستين لي، حيث يواجهان أربع تهم رشاوى و تهمة تآمر واحدة. الرجلان يواجهان، من بين ٦٠ متعاقدا و ضابط جيش، تهما جزائية ناتجة عن تنافسهم من اجل عقود تفتقر إلى الرقابة الحكومية في السنوات الأولى من حرب العراق.

كذلك أغلق المسؤولون الفيدراليون ١٢٠ شركة متهمة بالاحتيال والفساد خلال عملها مع الحكومة الاميركية. وتم إيقاف عمل (شركة لي داينمك الدولية) في تموز ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يمثل جستين لي أمام المحكمة الفيدرالية في فيلادلفيا، أما جورج لي فانه خارج الولايات المتحدة، ربما في الكويت أو دبي، حيث أن محامي الشركة لم يرد على الهاتف أو الايميل.

الاتهام المكون من ٢٥ صفحة يصف العلاقة بين شركة لي وضباط العقود الاميركان، حيث تمكنت الشركة من مقايضة عقود ذات مردودات مالية كبيرة لبناء مخازن في العراق أو تجهيز القوات الاميركية بقناني الماء والبطانيات مقابل تذكرة سفر درجة أولى أو تحويل سلكي لا يكلف أكثر من بضعة آلاف من الدولارات.

تقول وثائق المحكمة أن إحدى ضابطات الجيش برتبة رائد في معسكر اريفجان في الكويت تسلمت على الأقل ٢٢٥،٠٠٠ دولار مقابل تمرير عقود بقيمة ١٤ مليون دولار إلى شركة لي، وهي المتهم الأول في القضية.

إلا أن مواصفاتها تنطبق على المقدم غلوريا ديفز التي انتحرت بإطلاق النار على نفسها في بغداد في كانون الأول ٢٠٠٦ بعد أن أخبرت المحققين بأنها تسلمت مبلغ ٢٢٥،٠٠٠ دولار كرشاوى من الشركة.

يقول الاتهام إن شركة لي ضمنت عملا لأبن المتهمة التي سافرت مع جورج لي إلى تايلند لفتح حساب مصرفي لتسلم التحويل السلكي.

■ ترجمة عبدالخالق علي

الافتتاحية

مئة يوم من الإذلال (٢)
التحضير لقفزة أخرى في الهواء..

■ بقلم / فخري كريم

أول ما يتبادر إلى الذهن في معرض جرد ما تحقق من مطالب الناس في المهلة المئوية التي تعهدت الحكومة أن تنجز خلالها ولو اليسير من تلك المطالب.. الحالة الأمنية التي شهدت انتكاسة ملموسة وتوسع ظاهرة الاغتيالات بالكواتم، مع استمرار الادعاء بمحاصرتها والتضييق على الإرهاب بوجه عام.

لكن الملفت أن الأمن المتدهور، نسبة للتعهدات بجاهزية القوات المسلحة لتأمين متطلباته، ظل ينتظر حسم الوزارات المعنية بالأمن والاستقرار وضمان سيادة واستقلال البلاد، وعجزت الأيام المئة عن وضع حد للحراك العبثي بين الكتل البرلمانية وداخل كل كتلة من أجل الاتفاق على إشغال الوزارات بمن ترى فيهم المواصفات المطلوبة لكل وزارة. والأكثر غرابة، كما هو الحال بالنسبة لتكميم الدستور وازدرائه، إن القادة السياسيين الذين تعاهدوا على أن يكون الوزراء الأمنيون بمنأى عن التجاذب الحزبي، مستقلين ولو نسبياً، نسوا في ظل احتداد المناقشات حول المرشحين والخيارات هذا الاشتراط، وانتهوا في نهاية المطاف إلى التراشق داخل الكتلة الواحدة حول استحقاق أي طرف فيها لهذه الوزارة الأمنية أو تلك، وبشأن التعهدات المطلوبة لضمان ولاء الوزير المقترح لمن رشحه وليس لرئيس الكتلة أو محور آخر داخلها.

إن قلق المواطنين من استمرار هذا الفراغ الأمني الناجم عن شغور الوزارات الأمنية، وبقائها تحت سلطة رئيس الوزراء بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية الأخرى التي تكاثرت فروعها وصلاحياتها الخفية، غطى على اهتمامهم بالخدمات والفساد وانقطاع الكهرباء والبطالة والمعاناة الأخرى التي اتسعت مجالاتها. فالمواطنون أدركوا بتجربتهم المعاشة، إن التراشق بالتصريحات والاتهامات والتهديدات، قد يتحول في أي لحظة إلى استعراض قوة ولي أذرع وبوسائل أخرى من شأن اللجوء إليها أن يؤدي إلى الانزلاق في متاهات لا احد يعرف تداعياتها ونتائجها على مصائرهم.

إن الرهان على الوعد الحكومي في ظل مثل هذه الظروف، التي يشتد فيها الصراع على المواقع والنفوذ، عبر العرقلة المتبادلة والسعي المستتر بين الأطراف المتنافسة داخل الصف الواحد.. محكوم عليه سلفاً بالفشل والنكوص. فلا طرف معني بتحقيق أي منجز حكومي يصب في مصلحة المواطنين، ما دام المتحقق لا يصب في خانته المباشرة ولا يعزز موقعه في مواجهة الآخر، حتى إذا كان حليفه. فكيف يمكن إجراء تحول بالاتجاه الذي يؤدي إلى معالجة الخلل في الأداء الحكومي الخدماتي.. على سبيل المثال، إذا كانت الوزارات الخدمية منوطة بوزراء من أطراف سياسية، قد يفترض البعض أن رئيس الوزراء يرى في وجودهم على رأسها تحديا مزدوجا له وعليهم، ويقابله وزراء الأطراف المنافسة في الاعتقاد بان تبعات فشلهم من شأنه أن يُظهرَ الحكومة بمظهر العاجز، وهو ما ينعكس حسب منظورهم الفئوي، على رئيس الوزراء نفسه، في حين أن نجاح أي وزارة ستجيَّر لغير صالح كتلهم، وفي الحالتين لا يهتم أي طرف منهما في النتائج السلبية التي يحصدها المواطنون المخيبون.

إن الصراع الدائر في إطار نهج المحاصصة والتوافق الطائفي السياسي، على السلطة ومغانمها، لا يأخذ بنظر الاعتبار النتائج السلبية المترتبة على مصائر المواطنين وحاجاتهم الحياتية وعلى المصالح الوطنية العليا، فالمهم في تقدير المتنافسين السياسيين لمجرى الصراع وانعكاساته الآنية أن تعزز مواقعهم وتستجيب لأغراضهم ونوازعهم، بنفس المستوى الذي تضعف المنافسين وتضيّق من مساحة تأثيرهم وتحد من قدرتهم على التأثير.

وما دامت الأمور تسير في هذا الاتجاه الذي تتحكم فيه الأهواء المتناقضة، فان التوقعات بالانفراج وتخفيف الاحتقان مجرد سراب وأوهام.. وان الأوضاع ستظل تدور في حلقة مفرغة لا خلاص منها إلا بكسرها وإنهاء الاعتماد عليها كصيغة لحكم البلاد وأسلوب لإدارة الدولة وتكريس قيم المواطنة ومبادئ الديمقراطية كأساس لها.

إن مشهداً مريباً يكاد يتسلل إلى حياتنا السياسية تحت غطاءات "شرعية" ظاهرها الدفاع عن النظام الديمقراطي ومواجهة التحديات الإرهابية والقوى المضادة، يتغذى على التنافر والتنافس غير المبدئي بين الكتل السياسية، ويستقوي بتواصل النشاط الإرهابي والمظاهر المسلحة غير المرئية، ويتعمق بفعل الهواجس والشكوك التي تخيم على الوضع السياسي، ويتمثل هذا المشهد في توسع المؤسسة العسكرية والاستخبارية، من حيث العدد، وتحويلها إلى أدوات رصد ومتابعة لنشاطات قوى المجتمع المدني والنواتات الشبابية الديمقراطية التي تشكل قاعدة وحاضنة للنظام الديمقراطي وضامنة لترسيخ مبادئه وأسسه. ويجري العمل لخلق بؤر حساسة باسم التوازن المكوني، تنحو في اتجاهات لا تراعي في كل الحالات ما يعكس تجاوزها للانحيازات الفئوية الضيقة.

إن التوسع العددي في قوام القوات المسلحة بكل تشكيلاتها، ترافقه إشاعة مفاهيم لا تعكس العقيدة الوطنية التي يفرضها الدستور والعقد السياسي الجديد الذي يلزم الدولة والسلطة السياسية باعتمادها في إعادة تكوين الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمخابراتية، فالعقيدة الدفاعية الوطنية التي تشكل وفقاً للدستور أساس بناء الجيش والقوات المسلحة تحرّم تحزيبها وتحويلها إلى أدوات طائفية وفئوية متناقضة من حيث التوجهات والولاءات، لكن ما يسود في التطبيق العملي خلاف ذلك في أكثر من موقع. وليس خافياً أن مفهوم تحقيق التوازن "المكوني" طائفياً كان أو عرقياً أو غيرهما، جرى تحويره ليصبح توازناً عبر المحاصصة الفاسدة بين الأحزاب والكتل والمحاور الهامشية داخلها، بعيداً عن استحقاق مواطني المكونات من غير المتحزبين أو الموالين للتشكيلات السياسية المهيمنة.

وإذا ما أمعنا النظر في المظاهر التي برزت بوضوح أكثر في مرحلة "مئوية" الحكومة ووعدها المؤجل، فان من بين اخطر المظاهر التي كشفت عنها وأزاحت الستار عن المستور منها، الكفاءة التي عبرت عنها القوات العسكرية التي مكنتها الحكومة من حيث العدد والوسائل في قمع المتظاهرين في احتجاجاتهم السلمية، وملاحقتهم واعتقالهم وتعذيبهم وإخفاء آثارهم ريثما تفرغ من طقوس تعذيبهم وامتهان كراماتهم. وتبين من سير الأحداث والحوادث المروية على لسان المعتقلين وضحايا التعذيب، ممن مروا بأقبية الاعتقال والتعذيب السرية من الزمن الغابر، أن الأدوات الجديدة للملاحقة الأمنية والتعذيبية لا تقل مقدرة عن الأسلاف، بل تحمل ذات التجربة والمهارة بفعل التوارث كما يبدو.

إن المئة يوم التي تكاد تشرف على نهايتها، خلافاً للمزاعم "المغرضة" أظهرت بجلاء أن الحكومة استطاعت أن تغطي فشلها في إلحاق الهزيمة بالإرهابيين وتجفيف منابعهم، بإبراز مهارة أجهزتها الأمنية في كشف بؤر منظمات المجتمع المدني ونشطائها، وتسارع بكفاءة في إجهاض مخططاتها لحشد المتظاهرين، والانتقام منهم بشن غارات خاطفة لاعتقالهم بأساليب جديدة تحرّمها الأعراف الدولية وثوابت حقوق الإنسان، كأن تنفذ عمليات اختطاف للمتظاهرين وتستخدم سيارات الإسعاف في نقلهم إلى معتقلات غير معلومة، ودون اذونات قضائية كما ينص الدستور، ومثلما جرى في حادثة اعتقال النشطاء الشباب الأربعة الذين اختطفوا في واقع الحال وغابت آثارهم حتى كشفت وزارة حقوق الإنسان عن مكان اعتقالهم ثم تراجعت دون أن يعرف السبب.

إن استهداف الشباب ونشطاء الفيس بوك ورصد نشاطهم غير المعادي للنظام الديمقراطي، المضاد لنهج المحاصصة والفساد والتعدي على الحريات، بالأساليب والوسائل المنتهكة للدستور والأعراف الديمقراطية، ظاهرة تتطلب إعادة تقييم الادعاءات بالخيار الديمقراطي وضوابطه مما تدعيه الأوساط الحاكمة ومراكز القرار الحكومي.

وأيّ تحد لروح الشباب ونزوعه نحو تأكيد حريته وإرادته في حياة إنسانية كريمة، سينتهي إلى احد خيارين:

الاستسلام أمام عنفوانه.. أو العزلة والانكفاء والرحيل.